TDRA | هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية
TELECOMMUNICATIONS AND DIGITAL GOVERNMENT REGULATORY AUTHORITY

تقرير الاستدامة 2025

هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية

المحتويـات

نبذة عن الهيئة 03
المواءمة الاستراتيجية مع الاستراتيجيات الوطنية 2023–2026 06
الجوائز والشهادات 07
الشهادات والاعتمادات الدولية 07
هيكل الحوكمة 09
حوكمة مجلس الإدارة واللجان 10
الاستدامة ليست خياراً، بل ثقافة 11
أهداف التنمية المستدامة ورؤية «نحن الإمارات 2031» 12
مصفوفة أولويات الاستدامة المؤسسية 13
الاستدامة أولوية مؤسسية 14
البيروقراطية الصفرية والاستدامة 17
بيئة عمل مستدامة 18
استدامة مباني الهيئة 18
إدارة رأس المال البشري 22
الإطار الإرشادي للاستدامة البيئية 23
التدقيق عن بُعد على المرخص لهم 29
إدارة تطوير التكنولوجيا 30
الطيف الترددي 32
استدامة الحكومة الرقمية 34
استراتيجية الحكومة الرقمية 34
الممكنات الرقمية والمبادرات المبتكرة 35

نبذة عن الهيئة

أُنشئت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 2003 بشأن تنظيم قطاع الاتصالات في الدولة.
ومنذ تأسيسها، تجاوزت الهيئة التوقعات من خلال تحقيق أهدافها المحددة خلال فترة زمنية قياسية.

ويتركز دور الهيئة في مجالين رئيسيين، هما: تنظيم قطاع الاتصالات وتمكين الجهات الحكومية من التحول الرقمي.

وقد أُسندت إلى الهيئة العديد من المسؤوليات المتعلقة بقطاع الاتصالات ونظم المعلومات داخل دولة الإمارات وخارجها، كما تمثل الدولة في العديد من المحافل الدولية. وقد تم انتخاب دولة الإمارات لعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة، للفترة من 2006 إلى 2010. كما أن الهيئة عضو في الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات (AREGNET) ، ومجموعة العمل العربية لإدارة الطيف الترددي، والمكتب الفني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من أبرز أهداف الهيئة وفقًا للقانون:

- ضمان وصول خدمات الاتصالات إلى جميع مناطق دولة الإمارات بما يلبي احتياجات المستخدمين.
- وضع السياسات والمعايير، ومتابعة مدى التزام الجهات الحكومية بها.
- تعزيز جودة خدمات الاتصالات بما يخدم مصالح المشتركين.
- تهيئة بيئة جاذبة للحكومة الإلكترونية في دولة الإمارات.
- تسجيل المرخص لهم وفقًا لمعايير جودة الأداء، وضمان الالتزام بشروط الترخيص.
- وضع وتنفيذ خطة وطنية للحكومة الرقمية.
- تشجيع وتطوير صناعة الاتصالات ونظم المعلومات.
- تطوير وتحديث منظومة الاتصالات الوطنية من خلال التدريب والتعليم وتبني أحدث التقنيات.
- دعم الجهات الحكومية في تطوير برامج التحول الرقمي الخاصة بها.
- تطوير وضمان تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية.
- تعزيز الحضور الرقمي للحكومة الإماراتية من خلال البوابات الرسمية.
- تعزيز المشاركة الرقمية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

نبذة عن الهيئة

الغاية
تمكين وتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية لتقديم خدمات ذكية كفؤة ومستدامة.

الرسالة
تطوير منظومة متكاملة تشمل بيئة تنظيمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحمي مصالح المستهلكين، وبنية تحتية رقمية متكاملة تسهم في تقديم خدمات حكومية استباقية وسبّاقة، وتعزيز التنافسية والاستدامة وجودة الحياة.

الرؤية
منظومة رقمية مبتكرة لتعزيز جودة الحياة وتنافسية الدولة.

القيم المؤسسية

الريادة:
نرعى الابتكار والإبداع، ونتولى زمام الريادة، وندعم تحقيق أثر فاعل في تطوير القطاع.

إسعاد المتعاملين:
نسعى إلى تعزيز سعادة متعاملينا من خلال التزامنا المستمر بتحسين وتطوير جودة خدماتنا.

التمكين:
نسعى إلى تمكين موظفينا من المشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق أهدافنا ضمن بيئة عمل محفزة وملهمة.

التعاون والتفاعل:
نعمل بصورة بنّاءة مع الجهات المعنية لتطوير آليات العمل وتنفيذها داخليًا وخارجيًا.

الالتزام:
نلتزم بمسؤولياتنا تجاه دولة الإمارات من خلال توفير أفضل التقنيات والممارسات في القطاع.

الاستدامة:
نسعى إلى إحداث أثر إيجابي على جميع أصحاب المصلحة من خلال الحفاظ على نموذج أعمال مستدام.

التوجهات الاستراتيجية 2025

جائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة

الحكومة الرقمية

شهر الابتكار

مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية

تقرير التنافسية العالمية

الاتحاد الدولي للاتصالات

منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الأهداف الاستراتيجية

1. ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز إقليمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2. إرساء منظومة حكومية رقمية استباقية
3. دعم تسخير التقنيات الناشئة والمتقدمة لضمان تسريع الاقتصاد الرقمي وتوفير بيئة أعمال ميسرة
4. دعم التحول إلى المدن الذكية والمجتمعات الرقمية

الأهداف الرئيسية

1. تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
2. إدارة استمرارية الأعمال في قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية
3. تمكين التحول الرقمي
4. تحسين أداء الحكومة الرقمية ورفع جودة الخدمات الرقمية الاستباقية

المواءمة الاستراتيجية مع الاستراتيجيات الوطنية 2023–2026

الهدف	نوع الهدف	رؤية نحن الإمارات 2031	مئوية الإمارات 2071	الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة 2031	الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031	الاستراتيجية الوطنية للفضاء 2030	استراتيجية الإمارات للطاقة 2050	الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية	استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050
دعم تسخير التقنيات الناشئة والمتقدمة لضمان تسريع الاقتصاد الرقمي وتوفير بيئة أعمال سلسة	هدف استراتيجي	☑	☑	☑	☑	☑	☑	—	—
دعم التحول إلى المدن الذكية والمجتمعات الرقمية	هدف استراتيجي	☑	☑	☑	☑	—	☑	—	☑
ترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز إقليمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	هدف استراتيجي	☑	☑	☑	☑	☑	☑	—	—
إرساء منظومة حكومية رقمية استباقية	هدف استراتيجي	☑	☑	☑	☑	—	☑	—	☑
تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	هدف رئيسي	☑	☑	☑	☑	☑	☑		☑
إدارة استمرارية الأعمال في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والحكومة الرقمية	هدف رئيسي	☑	☑	☑	☑	☑	☑	—	—
تمكين التحول الرقمي	هدف رئيسي	☑	☑	☑	☑		☑		☑
تحسين أداء الحكومة الرقمية ورفع جودة الخدمات الرقمية الاستباقية	هدف رئيسي	☑	☑	☑	☑	—	—	—	☑
استقطاب وتمكين أفضل الكفاءات البشرية، وتوفير خدمات مؤسسية وبنية تحتية رقمية كفؤة وفعالة	هدف مُمكّن	—	☑	☑	—	—	—	—	—
تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل	هدف مُمكّن	—	☑	☑	—	—	—	☑	—

الجوائز والشهادات

شهادة تقدير
لرئاسته جلسة التشاور الافتراضية لأعضاء المجلس

أفضل الممارسات
في النظام البيئي لتحدي الابتكار التابع للاتحاد الدولي للاتصالات

مبنى معتمد
من LEED الذهبي في أبوظبي

مبنى معتمد
من LEED الذهبي في دبي

مبنى معتمد
من EBOM LEED الذهبي في أبوظبي

مبنى معتمد
من EBOM LEED الذهبي في دبي

نضج الابتكار المعتمد
هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (تدرا)

مختبر ابتكار معتمد
من AInL مختبر CODI

منظمة الابتكار المعتمدة
بطل منظمة CInOrg

أفضل استجابة
لتعاون الموردين خلال جائحة كوفيد 19-

برنامج جوائز الشركات
للتعلم التطبيقي

المشتريات والتوريدات
الأخلاقية للشركات

برنامج جوائز الشركات
للتعلم التطبيقي

المشتريات والتوريدات
الأخلاقية للشركات

أفضل منتج
عملية مستدامة

أفضل في المشتريات

أبوظبي الصحة
والسلامة المهنية OSHA-SF

مبادرة العام
في مجال التواصل الاجتماعي

تصديق الأرشيف الوطني
على مستودع تدرا

تطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات

ISO9001:2015
نظام إدارة الجودة

ISO14001:2015
نظام إدارة البيئة

ISO45001:2018
نظـام إدارة الصحـــة والسلامـــة المهنية ★★★★

ISO22301:2019
نظام إدارة استمرارية الأعمال

ISO31000:2018
إدارة المخاطر

ISO27001:2013
نظام إدارة أمن المعلومات

ISO20000-1:2018
نظـــام إدارة خدمـات تكنولوجيـا المعلومـات

ISO10001:2018
مدونة سلوك رضا العملاء

ISO10002:2018
التعامل مع شكاوى العملاء

ISO10003:2018
تسوية نزاعات العملاء

ISO18295-1:2017
مراكز خدمة العملاء

ISO21500:2012
نظام إدارة المشاريع

ISO27017:2021
أمـــن المعلومـــات للحوســبة السـحابية

ISO27035:2023
إدارة حوادث أمن المعلومات

ISO30408:2016
إرشادات الحوكمة البشرية

ISO30405:2016
إرشادات التوظيف

ISO10115:2019
إدارة وتطوير الأفراد

ISO30401:2018
نظام إدارة المعرفة

ISO44001:2017
إدارة علاقات الأعمال التعاونية

ISO50001:2011
نظام إدارة الطاقة

ISO22392:2021
إدارة الاجتماعات الطارئة

ISO55001:2014
نظام إدارة الأصول

ISO20400:2019
نظام إدارة المشتريات المستدامة

ISO17020:2012
نظام فحص المطابقة

ISO17065:2012
تقييـــم المطابقـــة – المنتجـــات والخدمـات

ISO17025:2017
كفاءة مختبرات الاختبار والمعايرة

PAS2029:2023
النضـــج الرقمـي فـي المنظمـــات الحكومية

IDCX:2022
قياس تجربـة العمـــلاء الرقميـــة الدولية

BS 8900-1:2013
إدارة التطوير المستدام للمنظمات ★★★

BS95009:2019
نظام إدارة التوظيف

PAS070:2016
المقارنة المعيارية لإدارة العمليات

BS45005:2020
العمـــل بأمـــان خلال جائحـــة كوفيد-19

PAS 3000
العمل الذكي ★★★

BS 66002:2021
الابتكار في الإدارة

BS13500:2013
تقديم الحوكمة الفعالة للمنظمات

الجهة الاتحادية الأولى الحاصلة عليها ★★
الجهة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ★★★

NCEMA/SCNS/AE 7000:2021
المعيار الوطني لنظام إدارة استمرارية الأعمال

هيكل الحوكمة

مجلس الإدارة

معالي/ طلال حميد بالهول

رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة/ راشد محمد المطوع

عضو مجلس الإدارة

سعادة/ وليد علي بن فلاح المنصوري

عضو مجلس الإدارة

سعادة د./ محمد حمد الكويتي

عضو مجلس الإدارة

سعادة/ سعيد بن عابد المهيري

عضو مجلس الإدارة

سعادة/ نورة محمد المرزوقي

عضو مجلس الإدارة

سعادة / احمد سيف النيادي

عضو مجلس الإدارة

سعادة/ شمسة جبر الفلاسي

عضو مجلس الإدارة

سعادة / سلطان محمد المهيري

عضو مجلس الإدارة

نورة علي الهولي

عضو مجلس الإدارة

هيكل الحوكمة

- السلوك والأخلاق
- إشراك أصحاب المصلحة
- صنع القرار والتخطيط
- الهيكل التنظيمي والعمليات
- عمليات المجلس، السياسة والبنية التحتية
- بناء القدرات
- خطوط الدفاع
- الإفصاح والشفافية
- الاستدامة
- بيان المهمة والاستراتيجية
- نموذج إدارة المخاطر
- السياسات والإجراءات وملكية العملية
- تدريب الحوكمة
- القيم الجوهرية
- مدونة قواعد السلوك
- سلطة التفويض
- المسؤولية الاجتماعية للشركات

الاستدامة ليست خيارا بل ثقافة

الاستدامة في الهيئة هي جزء من ثقافة عملنا، حيث نسعى وبشكل دؤوب إلى إحداث تأثير إيجابي على المجتمع من خلال المحافظة على بيئة عمل مستدامة تحث على الابتكار والإبداع في جميع أقسام وإدارات الهيئة، وإطلاق مبادرات عدة من منطلق المسؤولية المجتمعية.

إدارة المخاطر

- **الخطة الاستراتيجية**
  - استشراف المستقبل
  - الأهداف الاستراتيجية
  - المشاريع
- **الحوكمة**
  - مجلس الإدارة
  - المدققين الخارجيين
  - التدقيق الداخلي
  - أيزو روبوت
- **أنظمة الجودة**
  - الموارد والعقارات
  - استمرارية الأعمال
  - الابتكار
  - الاستدامة المؤسسية
- **معايير تصنيف المخاطر**
  - الإدارة المالية
  - التنظيم والالتزام
  - السمعة والمجتمع
  - استمرارية الأعمال

سياسة الاستدامة

تركز سياسة الاستدامة لدينا على تعزيز التنمية المستدامة من خلال مشاريعنا وعملياتنا وخدماتنا التي نسعى لتحقيق من خلال:

- تطوير القوانين والتشريعات واللوائح حسب الحاجة لضمان استدامة قطاعات الاتصالات، المعلومات والحكومة الذكية والأمن السيبراني في دولة الإمارات.
- ضمان المشاركة المستمرة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يتأثرون بأعمال الهيئة.
- تقديم خدمات استباقية وسهلة وفعالة والتركيز على سعادة المتعامل بالخدمات الذي يقدمها المرخص لهم.
- الحفاظ على بيئة عمل محترمة وآمنة وصحية لموظفيها.
- تمكين وتطوير الموظفين نحو استخدام طرق مبتكرة لدعم أنشطة الهيئة بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية.

أهداف التنمية المستدامة ورؤية «نحن الإمارات 2031»

أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي التزم المجتمع الدولي بتحقيقها بحلول عام 2030. ويتكون إطار أهداف التنمية المستدامة من 17 هدفاً، وتساهم الهيئة في 10 من هذه الأهداف من خلال مبادرات مختلفة وتم تحليل تأثيرنا على الأهداف من خلال مصفوفة توضح مجال إسهامنا الرئيسي:

نحن الإمارات
WE THE UAE
2031

- نحرص على صحة وسلامة أصحاب المصلحة من خلال وضع السياسات والإجراءات بما يتماشى مع أفضل الممارسات.
- نعزز الصحة والرفاهية من خلال مبادرات لموظفينا ومتعاملينا.

- أطلق صندوق تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للهيئة برنامج بعثة والذي يهدف إلى تعزيز قطاع التعليم الوطني من خلال دعم كوادر الدولة المتميزة أكاديمياً لتطوير التعليم في التخصصات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة سنوياً للقطاع والطلب المتزايد على الموارد البشرية الوطنية المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

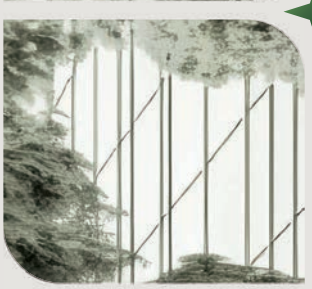

- تشكل النساء 43% من الكوادر العاملة في الهيئة، ونحن نعمل باستمرار من أجل زيادة النسبة المئوية وفقاً لإرشادات القيادة الرشيدة.
- تدعم قوانين ولوائح هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية المساواة وتمنح المرأة جميع حقوقها.

- تسعى الهيئة إلى استخدام الطاقة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة والمسؤولية البيئية. كما قامت الهيئة بوضع لبنات لدليل ارشادي للاستدامة البيئية والحد من الانبعاثات الكربونية في قطاع الاتصالات ليكون أول إطار وطني شامل يوجه شركات المرخص لهم نحو ممارسات تشغيلية مستدامة تدعم مستهدفات الدولة في تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2025. نحن ملتزمون بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تقليل استهلاك الطاقة بشكل نسبي، بالإضافة إلى الالتزام بتحقيق البنية التحتية المستدامة من خلال استخدام الأحمال الفعالة وأنظمة المراقبة الذكية، واستغلال أقصى أداء الطاقة وتقليل مصاريف التشغيل، وزيادة قيمة المساهمين من خلال إدارة استهلاك الطاقة بكفاءة وبشكل فعال ومسؤول.

مصفوفة أولويات الاستدامة المؤسسية

الأولويات بالنسبة للهيئة

الصحة والسلامة	المساواة	الحوكمة والامتثال
حماية المستهلك	الإشعاعات الضارة	التدريب والتطوير
تجربة المتعامل	بناء القدرات	المبنى الأخضر
الانبعاث الكربوني	النفايات الإلكترونية	دعم المجتمع
التوطين	قوة شبابية	أمن وحماية البيانات
مبادرة تغطية	الابتكار والبحث والتطوير	السلوك الأخلاقي
حقوق الإنسان	الاستجابة للكوارث	السلوك والأخلاق
الطاقة	الاحتفاظ بالموظفين	استهلاك الماء
استهلاك الكهرباء		

الأولوية بالنسبة لأصحاب المصلحة

بهدف تحديد وتقيم البيئة الاجتماعية وقضايا الحوكمة المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الهيئة وأصحاب المصلحة فيها، قمنا بإجراء دراسة للتعرف على آراء الهيئة وأصحاب المصلحة بناء على العلاقة التي تربط بينهم.

ملاحظة:
المحور الرأسي يظهر أولوية أصحاب المصلحة والمحور الأفقي يظهر أولوية الهيئة.

الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب

الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب هي نهج ذو شقين يهدف إلى: تحديد الأولويات الاستراتيجية الشاملة لقطاع الشباب، والدخول في شراكة مع الوزارات الحكومية ذات الصلة لتحديد وتلبية الاحتياجات والتحديات والفرص التي تواجه الشباب.

تستهدف هذه الاستراتيجية ثلاث فئات من الجمهور: الطلاب في المدارس والجامعات، وخريجي التعليم العالي والموظفين ذوي الخبرة.

مئوية الإمارات 2071

تهدف الخطة إلى الاستثمار في الأجيال القادمة، من خلال إعدادهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لمواجهة التغيرات السريعة وجعل الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول المئوية القادمة عام 2071.

دعم دمج التقنيات الناشئة والمتقدمة، إلى جانب التحول نحو المدن الذكية والمجتمعات الرقمية، وإرساء منظومة حكومية رقمية استباقية وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز إقليمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تهدف إلى تطوير تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز استمرارية الأعمال والتحول الرقمي.

بيئة عمل مستدامة

الأداء المالي والاستدامة في ظل المتغيرات الاقتصادية لعام 2025

في عام 2025، واصل الاقتصاد العالمي العمل في بيئة متغيرة اتسمت باستمرار الضغوط الجيوسياسية والتجارية، وتباين مسارات التضخم وأسعار الفائدة، إلى جانب تزايد متطلبات المرونة التشغيلية واستدامة سلاسل الإمداد. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت المؤشرات العالمية قدرًا من المرونة؛ إذ سجل النمو العالمي نحو 3.4% في عام 2025، بينما انخفض التضخم العالمي إلى نحو 4.1.%وفي الوقت نفسه، تراجع متوسط سعر خام برنت إلى نحو 69 دولارًا أمريكيًا للبرميل نتيجة وفرة المعروض في أسواق النفط. كما جاء أداء التجارة العالمية أقوى من المتوقع، حيث نما حجم التجارة العالمية للسلع بنحو4.6% في عام 2025، مدفوعًا جزئيًا بالطلب على السلع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية.

وعلى مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة، أسهمت المؤشرات الاقتصادية والمالية في توفير بيئة داعمة للاستدامة المالية والمؤسسية. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.6% في عام 2025، مدعومًا بقوة الأنشطة غير النفطية، بينما استقر التضخم عند 1.3.%كما حافظت الدولة على نهج مالي متوازن، حيث بلغت تقديرات الميزانية الاتحادية لعام 2025 نحو 71.5 مليار درهم إماراتي لكل من الإيرادات والمصروفات، بما يعكس استمرار التركيز على الاستقرار المالي وتوجيه الموارد نحو القطاعات الحيوية والتنموية.

وفي ضوء هذه المتغيرات، واصلت الهيئة اتباع نهج مالي متوازن ومرن في إدارة الموارد، قائم على تعزيز كفاءة الإنفاق، وتحسين جودة التخطيط المالي، وربط القرارات المالية بالأولويات الاستراتيجية والمخاطر التشغيلية. كما ظلت إدارة السيولة والمركز النقدي من بين الأولويات، لا سيما في ظل استمرار ارتباط السياسة النقدية المحلية بتحركات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة نتيجة ربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، ومع خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي نطاق أسعار الفائدة في ديسمبر 2025 إلى 3.5%–3.75%.

وخلال عام 2025، برزت أيضًا تحديات تقنية مهمة أثرت في استدامة البنية التحتية الرقمية، من أبرزها التحديات المرتبطة بأشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية، وارتفاع الطلب العالمي على مكونات الخوادم، ورقائق الذاكرة، ووحدات التخزين، ومعدات الشبكات. وبلغت المبيعات العالمية لأشباه الموصلات مستوى قياسيًا قدره 791.7 مليار دولار أمريكي في عام 2025، بزيادة قدرها 25.6% مقارنة بعام 2024، مدفوعة بالنمو في منتجات المنطق والذاكرة. كما أسهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المعالجات وذاكرة النطاق الترددي العالي ومكونات الشبكات، في زيادة الطلب على الرقائق. وفي الوقت نفسه، أشارت مؤشرات السوق إلى توقع ارتفاع أسعار ذاكرة DRAM التقليدية خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة تتراوح بين 8% و13%، وقد تصل الزيادة إلى 13%–18% عند احتساب ذاكرة HBMالمرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وللحد من تأثير هذه التحديات على مشاريع البنية التحتية الرقمية، وضعت الهيئة خططًا بديلة للمشتريات، وحددت المكونات التقنية الحيوية، ونوّعت مصادر الشراء، واعتمدت بدائل تقنية متوافقة مع المتطلبات التشغيلية والأمنية ومتطلبات الموثوقية. كما أبرمت الهيئة عقودًا واتفاقيات توريد تدعم استقرار الأسعار والكميات والجداول الزمنية للتسليم ضمن نطاقها التعاقدي، مما ساهم في الحد من تأثير تقلبات أسعار الرقائق أو تأخر التوريد، والحفاظ على استمرارية المشاريع الرقمية دون تأثير جوهري على جودة الخدمات أو كفاءة الإنفاق.

كما تعاملت الهيئة مع تحديات تقنية أخرى خلال عام 2025، بما في ذلك ارتفاع متطلبات الأمن السيبراني، وحوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، وزيادة الطلب على السعات السحابية والتخزينية، وتكامل الأنظمة الرقمية مع المنصات الحكومية، والحاجة إلى تعزيز جاهزية البنية التحتية التقنية لمواكبة نمو الخدمات الرقمية. وأسهمت هذه الإجراءات في تعزيز المرونة التشغيلية، وتحسين القدرة على التنبؤ بالاحتياجات التقنية والمالية، والحد من المخاطر المرتبطة بالموردين أو التغيرات في الأسعار العالمية.

وفي قطاع الاتصالات، عززت الهيئة نهجها الاستشرافي في التخطيط لاستخدام الطيف الترددي واعتماد الأجهزة، مع مراعاة الطلب المستقبلي على الاتصال اللاسلكي، والتطورات في شبكات الجيل الخامس المتقدمة والجيل السادس، والشبكات غير الأرضية، والتقنيات اللاسلكية الحديثة. ويدعم هذا التوجه الابتكار، ويحسن كفاءة استخدام الموارد الوطنية، ويمكّن القطاعات الرقمية والاقتصادية من تبني تقنيات أكثر تطورًا ومرونة.

واصلت الهيئة ترسيخ مكانتها كجهة رائدة في الإنفاق المسؤول والإدارة المالية المستدامة من خلال التركيز على:

- تعزيز المركز النقدي وإدارة السيولة بكفاءة.
- ضبط التكاليف التشغيلية وتحسين كفاءة الإنفاق.
- مراجعة أولويات المشاريع وربطها بالعائد المؤسسي والاستراتيجي.
- دعم الاستثمارات الرقمية ومشاريع البيانات والذكاء الاصطناعي.
- إدارة المخاطر المرتبطة بأشباه الموصلات والمكونات التقنية الحيوية.
- تعزيز جاهزية سلاسل الإمداد وإدارة الموردين بمرونة أكبر.
- ضمان الالتزام بمعايير الحوكمة والشفافية المالية.
- الحد من المخاطر التشغيلية المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية وأسعار الفائدة والأسواق العالمية.
- كما واصلت الهيئة تقييم الأداء المالي لعام 2025 من خلال:
- متابعة التدفقات النقدية ومقارنتها بالتوقعات المالية المعتمدة.
- مراجعة الإيرادات ومقارنتها بتوقعات التحصيل، بما في ذلك الإيرادات المتعلقة بقطاع الاتصالات، حيث تم تحصيل 95% منها خلال الربع الأول من العام.
- متابعة تطورات أسعار الرقائق ورقائق الذاكرة ووحدات التخزين والمكونات المؤثرة في البنية التحتية الرقمية.
- التحليل الدوري لفرص الإيرادات والمخاطر المرتبطة بها.
- تحديد المصروفات الأساسية والالتزامات المحتملة حتى نهاية العام.
- ربط قرارات الإنفاق بمبدأ تحقيق القيمة مقابل المال والأثر المؤسسي.
- التواصل المبكر مع الموردين لمعالجة أي تحديات محتملة في سلاسل الإمداد.
- استكشاف حلول بديلة تضمن استمرارية الأعمال دون التأثير في جودة الخدمات.
- تعزيز كفاءة التقارير المالية لدعم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وبناءً على ذلك، واصلت الهيئة خلال عام 2025 تعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية والتقنية، مع الحفاظ على كفاءة إدارة الموارد واستدامة الإنفاق. كما أسهمت خطط المشتريات البديلة والعقود المبرمة لإدارة مخاطر أشباه الموصلات في دعم استمرارية مشاريع البنية التحتية الرقمية، وتعزيز دور الهيئة في تنظيم قطاع الاتصالات، وتمكين التحول الرقمي، ودعم الابتكار وجودة الحياة.

البيروقراطية الصفرية والاستدامة

في عام 2025، واصلت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية جهودها في مجال البيروقراطية الحكومية الصفرية من خلال إعادة تصميم الخدمات والعمليات من جذورها، وربط التحسينات التشغيلية بأثر مستدام على المتعاملين والموظفين والجهات الحكومية.

الحد من البيروقراطية الحكومية

اعتمدت الهيئة نموذجًا يتمحور حول الإنسان ويرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: **الاستماع، والتكامل، والريادة**، بدعم من:

7 مجالس للمتعاملين	**50** فكرة تطويرية
4 مختبرات لابتكار الموظفين	**19** فكرة تم تنفيذها

وساهمت هذه الجهود في تحقيق أثر مستدام وقابل للقياس من خلال الحد من الهدر التشغيلي والرقمي، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية. ونتيجة لذلك، حققت المبادرة، خفضًا بنسبة:

%52 في عدد الحقول	**%43** في عدد الخطوات
%67 في الوقت اللازم لإنجاز الخدمات	**%46** في الإجراءات

ويمثل ذلك خفضًا مباشرًا في الوقت والجهد المطلوبين من كلٍ من المتعاملين والموظفين.

استدامة مباني الهيئة

استراتيجية الإمارات للطاقة 2050

الهدف الاستراتيجي 5 و 6
ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية، وترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.

المُمكّنات الثلاثة - إدارة المباني

1 النمو المستدام
بيئة عمل آمنة ومستدامة

2 التحول الذكي
دمج التقنيات الذكية وأنظمة إنترنت الأشياء (IoT) بالتنسيق مع إدارة التحول الرقمي.

3 الابتكار
- تحديث عناصر التحكم لتدبير المشتريات وتفعيل استخدام الأنظمة الحالية (مثل نظام المباني الذكية).
- دعم مبادرات ومشاريع الابتكار.

التخطيط والتشغيل المستدام

المشاريع والمبادرات
الأهداف والنتائج

أبرز الجوائز وشهادات التميز الحاصلة عليها مباني الهيئة

ISO 14001
نظام الإدارة البيئية

ISO 9001
نظام إدارة الجودة

ISO 223001
نظام أدارة استمرارية العمل

AIA
جائزة التميز في التصميم AIA للهيئة - المعهد

ISO 45005
نظـــام الصـــحة والسلامـــة المهنية

ISO 55001
نظام إدارة الاصول

ISO 50001
نظام إدارة الطاقة

CODI
اعتماد معهد الابتكار العالمي مركز الابداع الرقمي CODI (افضل 3 جهات ابتكار في منطقة الشرق الوسط)

ISO 45001
نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية

إطار نظام أبوظبي للسلامة والصحة المهنية
(ADOSH ADPHC) بإدارة مركز أبوظبي للصحة العامة

ISO 20400
نظام إدارة المشتريات المستدامة

إطار الاستدامة لمباني هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية

تماشياً مع استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة للحفاظ على البيئة وصون الموارد الطبيعية والحد من آثار البصمة الكربونية والاحتباس الحراري، قامت الهيئة بتطبيق أعلى المعايير الدولية للمباني الخضراء، مما أثمر عن حصول مبانيها في دبي وأبوظبي على شهادة "الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة" (LEED) الفئة الذهبية من المجلس الأمريكي للمباني الخضراء (USGBC). وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات هي واحدة من ثمانية أعضاء في مجلس الإدارة على مستوى العالم.

قائمة الشهادات

TDRA EXISTING BUILDING LEED-GOLD CERTIFICATE

TDRA NEW BUILDING LEED-GOLD CERTIFICATE

TDRA JABEL ALI BUILDING LEED-GOLD CERTIFICATE

TDRA ABU DHABI HQ LEED-GOLD CERTIFICATE

استدامة مباني الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية

أعدت إدارة المباني خطة صيانات للمباني والمعدات والموارد لتحقيق استراتيجية الهيئة في تقديم أفضل الخدمات، وضمان حماية الأصول، والحفاظ على استخدامها السليم. وتتوزع هذه الخطة بين: الصيانة الوقائية والتصحيحية، والمُخَطَّط لها على أساس سنوي أو شهري أو أسبوعي أو يومي، والصيانة غير المخطط لها للحالات الطارئة.

- 0% نسبة توقف الخدمة الناتجة عن أخطاء الأنظمة أو أعطال الطاقة البديلة.
- 100% نسبة الالتزام بصيانة المباني وكفاءتها.
- 100% نسبة إنجاز عمليات الصيانة المخطط لها.

ثقافة التميز في تشغيل المباني:

- التحسين المستمر، والمقارنة المعيارية، والتخطيط الاستشرافي، وترشيد استهلاك الطاقة.
- تُصَمَّم مباني الهيئة لتوفير 20% من الكهرباء والمياه، حيث يمنع الزجاج نفاذ الحرارة، مما يعزز كفاءة أنظمة التبريد.
- تُصَمَّم أنظمة التبريد لإعادة استخدام الهواء البارد.
- تبلغ نسبة الهواء النقي المُعاد تدويره إلى إجمالي الهواء المُبَرَّد الداخل إلى المبنى 1.0%.

المؤشر / الهدف	النشاط / التفاصيل	تكرار القياس / وحدة القياس	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة خفض استهلاك الطاقة	إدارة مصادر الطاقة لدينانظام LEED EBOM / ISO 50001	سنوياً	6.86%	22.00%	11.15%	16.24%	0.00%	10.43%	12.70%	16.30%
نسبة الكهرباء المنتجة في	مشروع الألواح الشمسية / جبل علي	سنوياً	7.90%	14.80%	3.90%	4.70%	4.80%	4.40%	7.50%	8.50%
نسبة الخفض (طن سنوياً)البصمة الكربونية (CO2)	إدارة مصادر الطاقة لدينا نظام الإدارة البيئية ISO 14001	سنوياً	2771	2315	2398	2431	2397	2479	2303	2378
نسبة تقييم مستوى الامتثال ضمن المعايير المطلوبة لأوامر البيئة والسلامة في الهيئة	إدارة الصحة والسلامة والبيئة	سنوياً	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
مؤشرات خفض مستويات النفايات الصلبة	الهدف السنوي: أكثر من 2%	النفايات الصلبة بالطن	خط الأساس	14.20%	42.20%	56.70%	72.70%	75.01%	37.20%	75.90%
مؤشرات كفاءة إعادة تدوير النفايات في مباني الهيئة	الهدف السنوي: أكثر من 2%	النفايات المعاد تدويرها بالطن	خط الأساس	2.05%	2.31%	5.09%	2.31%	3.85%	3.40%	10.80%

مبادرات الاستدامة المطبقة في مباني الهيئة

- **الطاقة النظيفة والمتجددة – مشروع الألواح الشمسية / جبل علي**
نفذت الهيئة نظاماً للطاقة الشمسية الكهروضوئية اعتماداً على مصادر الطاقة البديلة واستخدام الطاقة الطبيعية النظيفة، بهدف إنشاء منظومة متناغمة ومستدامة تحد من الأثر البيئي مع رفع كفاءة الطاقة والموارد.
بلغ إجمالي الكهرباء المولّدة من الألواح الشمسية 430,000 كيلوواط/ساعة سنوياً.

- **مركز الحوسبة عالية الكثافة والحد من الانبعاثات الكربونية**
تم تطبيق نظام التبريد بالتغاطس (Immersion Cooling) والتبريد المباشر على الرقاقات (On-chip Cooling) في مختبر البيانات، مما حقق المزايا التالية:

أ. تزويد الخوادم بتقنيات التبريد المباشر على الرقاقات والتبريد بالتغاطس.
ب. توفير الطاقة بنسبة تبلغ 50% تقريباً مقارنة بالخوادم التقليدية التي تعتمد على المروحية.
ت. تعزيز كفاءة المعالجة من خلال خفض استهلاك الطاقة وتقليل التكاليف الرأسمالية.

النقل النظيف – مشروع شحن المركبات الكهربائية

قامت الهيئة بتثبيت شاحن للتيار المتردد (AC) بقدرة 11 كيلوواط في مواقف كبار الشخصيات بالمبنى الأول للهيئة في دبي، بالإضافة إلى شاحن للتيار المستمر (DC) بقدرة 90 كيلوواط وثلاثة شواحن للتيار المتردد (AC) بقدرة 11 كيلوواط في المواقف السفلية بالمبنى الثاني للهيئة في دبي، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة كهرباء ومياه دبي (DEWA). ويهدف المشروع إلى تعزيز التعاون لبناء نظام نقل أكثر استدامة وتكاملاً، مما يقلل من الأثر البيئي ويرفع كفاءة الطاقة والموارد.

يتيح مشروع الشحن توفير 50 كيلوواط/ساعة يومياً لكل مركبة × 10 مركبات، بإجمالي يصل إلى 500 كيلوواط/ساعة يومياً. وعلى سبيل المثال، يمكن لسيارة تيسلا (Model S) المزودة ببطارية سعة 100 كيلوواط/ساعة قطع مسافة 500 كيلومتر تقريباً.

تنتج الألواح الشمسية الكهروضوئية ما يقارب 1,300 كيلوواط/ساعة يومياً، وهو ما يكفي لتزويد المركبات بالطاقة باستخدام الطاقة الشمسية.

مبادرات أخرى
- مشروع "لا للزجاجات البلاستيكية أحادية الاستخدام": استغنت الهيئة عن 1,579 زجاجة بلاستيكية أحادية الاستخدام اعتباراً من 15 أغسطس 2024 وعلى مدار أربعة أشهر، مما أسفر عن توفير في التكاليف بلغ 10,437 درهماً إماراتياً.
- تقليل النفايات: من خلال رفع الوعي البيئي، وتعزيز الشراء المستدام، وضمان استخدام المواد التدويرية المحلية ذات الأثر البيئي المنخفض، وتطبيق طرق الفرز وإعادة التدوير.
- أدوات قابلة للتحلل الحيوي: توفير أدوات مائدة وأكواب قابلة للتحلل الحيوي في المقاهي ومناطق تقديم الأطعمة، واستبدال الأطباق البلاستيكية بأخرى ورقية.
- إعادة استخدام مخلفات القهوة: إعادة استخدام بقايا القهوة في أعمال الزراعة والعناية الحدائقية داخل مرافق الهيئة.
- زراعة الأشجار والتجميل النباتي: زراعة الأشجار والنباتات المحلية المقاومة للجفاف لتحسين الظل، وتعزيز التنوع البيولوجي، والمساهمة في امتصاص الكربون.
- زراعة نبات الفيكس حول مبردات السطح: تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال تنظيم المناخ الدقيق المحلي.
- نباتات داخلية لتنقية الهواء: توزيع نباتات خضراء مختارة داخل المكاتب لتحسين جودة الهواء وتعزيز راحة الموظفين.
- الإدارة المكتملة للآفات: تقليل استخدام المبيدات الكيميائية عبر اعتماد الطرق البيولوجية والإدارة البيئية المستدامة.
- تدابير ترشيد المياه: تركيب أدوات تدفق منخفضة ونظم لتجميع المياه الرمادية لتقليل استهلاك المياه، استناداً إلى توصيات وكالة حماية البيئة الأمريكية (US EPA).
- إعادة استخدام المياه: إعادة استخدام المياه التكثيفية الناتجة عن أجهزة التكييف.

إدارة رأس المال البشري

تولي الهيئة أهمية كبرى لخلق بيئة عمل داعمة ومحفزة تُمكّن الموظفين من الأداء بكفاءة وإبداع. ومن خلال برامج التدريب والتطوير الموجهة، تعمل الهيئة على تمكين موظفيها لتعزيز مهاراتهم، وتحقيق أهدافهم المهنية، والعمل وفق أعلى معايير الجودة والتميز. كما تسعى الهيئة إلى استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية والدولية والتعاون معها. وتماشياً مع مبادرة التوطين للحكومة الإماراتية، تركز الهيئة على تطوير الكفاءات الوطنية من خلال الجهود المستمرة لبناء قدرات القوى العاملة، وإعداد الكوادر الإماراتية لشغل أدوار متنوعة، وإسناد مسؤوليات ذات قيمة لها. ويثمر ذلك في تحقيق نسبة توطين بلغت 90.43% في عام 2025، مما يعكس دور الهيئة الفاعل في دعم أولويات التنمية الوطنية.

تعزيز سعادة الموظفين

إيماناً بأن الموظفين هم حجر الزاوية للنجاح المستمر والتميز، تضع الهيئة رفاهيتهم وسعادتهم في مقدمة أولوياتها. وتعمل على ترسيخ بيئة عمل إيجابية قائمة على التعاون، والثقة، والعمل الجماعي. ومن خلال تعزيز الروابط الإنسانية ونشر ثقافة الاهتمام المتبادل، تشجع الهيئة الموظفين على إطلاق أقصى طاقاتهم ودعم نمو بعضهم البعض.

تدمج الهيئة أفضل الممارسات المتعلقة بسعادة الموظفين والمتعاملين، بما يتوافق مع رؤية دولة الإمارات المتمثلة في المؤشر الوطني للسعادة، مما يؤكد التزامها بالقيم الوطنية والرفاه المجتمعي.

مزايا الموظفين

تمنح الهيئة الأولوية لتقدير الموظفين وضمان رضاهم من خلال التميز في تقييم الأداء وممارسات التحفيز؛ حيث يتم الاعتراف بالمساهمات المتميزة ومكافأتها بعدالة. وتعتمد تقييمات الأداء السنوية على أهداف محددة مسبقاً، مع توزيع المكافآت وفقاً للنتائج.

ولتعزيز العدالة والشفافية، تقوم لجنة متخصصة بمراجعة تقييمات الموظفين الحاصلين على تقدير "يفوق التوقعات" (4) أو "استثنائي" (5)، لضمان المساواة في التقدير وتوزيع المكافآت. بالإضافة إلى ذلك، طبقت الهيئة حزمة من المزايا التي تهدف إلى رفع الروح المعنوية، وتعزيز بيئة عمل إيجابية، والحفاظ على الكفاءات الوطنية المتميزة.

قطاع الاتصالات

يوائم قطاع الاتصالات مشاريعه واستراتيجياته ومبادراته مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs):

- **الهدف 9:** الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- **الهدف 11:** مدن ومجتمعات محلية مستدامة

1. جهود الاستدامة في قطاع الاتصالات:

منظومة الشراكات	الانبعاثات الكربونية
الطاقة المتجددة	التلوث الإشعاعي
الخياد الكربوني / صافي الانبعاثات الصفرية	الاقتصاد الدائري

2. السياسات:

السياسات

- سياسات الاتصالات
- إدارة طوارئ الاتصالات والمرونة والاستعداد
- الإطار الإرشادي للاستدامة البيئية لقطاع الاتصالات

التنفيذ

- التدقيق عن بُعد
- خفض الانبعاثات الكربونية لقطاع الاتصالات

النتائج

- البصمة الكربونية

3. مبادرات الاستدامة في قطاع الاتصالات:

1. دليل الاستدامة البيئية وخفض الانبعاثات الكربونية
2. منظومة الشراكات والتعاون
3. دمج الاقتصاد الدائري
4. إدارة النفايات الإلكترونية
5. الطاقة المتجددة في مراكز ومباني المشغلين
6. الحياد الكربوني / صافي الانبعاثات الصفرية
7. التدقيق عن بُعد وفق مؤشر الأداء الرئيسي العالمي للاستدامة
8. محطات رصد الإشعاع
9. قياس الإشعاع غير التأيني - لوحة متابعة المجال الكهربائي اللحظية
10. تخصيص الأراضي العامة والمشاركة في مواقع شبكات الهاتف المحمول

إرشادات انبعاثات الكربون

يمثل دليل الاستدامة البيئية وخفض الانبعاثات الكربونية محطة استراتيجية فارقة لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)ودولة الإمارات العربية المتحدة في ترسيخ الاستدامة في قلب منظومة القطاع الرقمي والاتصالات.

فهو يحول المسؤولية البيئية من مجرد متطلب تنظيمي إلى ميزة تنافسية، مما يُمكّن القطاع من تقديم نموذج يُحتذى به في تحقيق طموحات الدولة للوصول إلى الحياد الكربوني، وتعزيز مكانة الإمارات كـ رائد إقليمي في التميز والابتكار البيئي.

تحويل المسؤولية البيئية من ← متطلب تنظيمي ← إلى ميزة تنافسية

التكامل الاستراتيجي

توحيد الجهود بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص (المشغلين)، والجهات التنظيمية تحت رؤية استدامة مشتركة

شراكات مهيكلة
تحويل الجهود الفردية إلى حركة وطنية متماسكة

شفافية البيانات
مواءمة السياسات بدعم من منهجيات علمية

المسؤولية المشتركة
مرتكزة على استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050

المُمكِّن الاستراتيجي
التعاون كمحفز للتميز والابتكار البيئي

المرونة الوطنية
أداء بيئي قابل للقياس عبر قطاع الاتصالات

الشراكات الاستراتيجية:

ارتكز نجاح المبادرة على نموذج شراكة يضم أطرافاً متعددة، مما ضمن المصداقية والشمولية والاستدامة طويلة الأمد.

دورها الاستراتيجي	الجهات المساهمة الرئيسية	نوع الشراكة
مواءمة السياسات، وتناسق البيانات، وإعداد تقارير الاستدامة الوطنية.	وزارة التغير المناخي والبيئة، والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء	الشركاء الحكوميون على المستوى الوطني
مشاركة البيانات، وتطبيق مبادرات خفض الكربون، واعتماد منهجيات موحدة.	اتصالات، دو، سبايس 42 (Space42)	مشغلو الاتصالات
المقارنة المعيارية، والتحقق من صحة نماذج القياس، والمواءمة مع أفضل الممارسات العالمية.	الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA)، والمنظمة الدولية للمعايير (ISO)، ومبادرة الأهداف المبنية على العلم (SBTi)	المنظمات الدولية
تطوير مؤشرات الاستدامة ونقل المعرفة.	الجامعات المحلية ومراكز البحث والتطوير	الأكاديميون وشركاء الأبحاث

حوّل هذا التعاون المشروع: من وثيقة تنظيمة ← إلى التزام بيئي جماعي ← عبر المنظومة الوطنية

تبادل المعرفة والتعاون في المنظومة

- ورش عمل منتظمة وجلسات لتبادل المعرفة بين مشغلي الاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA).
- نشر التقارير التحليلية ولوحات متابعة الأداء لدعم الشفافية.
- تطوير أطر شراكة مستقبلية تمتد لتشمل المدن الذكية، ومراكز البيانات، وشبكات إنترنت الأشياء (IoT).

الأثر الاستراتيجي

أدى نموذج الشراكات إلى:

- الاعتماد الكامل (100%) للمبادرات البيئية من قِبل جميع مشغلي الاتصالات المرخصين في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التوسع عبر القطاعات للمبادرات لتشمل الحكومة الرقمية، والمدن الذكية، والبنية التحتية الحيوية.
- تخفيضات ملموسة وكبيرة في الانبعاثات الكربونية من خلال أنظمة التدقيق المشتركة وتقنيات التقييم عن بُعد.

تدعم هذه المخرجات بشكل مباشر ركيزة التميز البيئي والاستدامة المعتمدة في جائزة الشيخ حمدان بن زايد، بما يتوافق مع ريادة دولة الإمارات في مجال الاستدامة وطموحاتها للحياد المناخي.

مخرجات نموذج الشراكات

1. اعتماد بنسبة 100% من جميع المشغلين
2. التوسع عبر القطاعات
3. خفض الانبعاثات الكربونية

الاقتصاد الدائري

يعيد مفهوم الاقتصاد الدائري تشكيل كيفية إدارة مشغلي الاتصالات لعملياتهم وأصولهم ومرافقهم. ومن خلال تبني نماذج تركز على إعادة الاستخدام، والإصلاح، وإعادة التدوير، وكفاءة الموارد، يقلل المشغلون من توليد النفايات، وتمديد دورة حياة المعدات، وتحسين استخدام الطاقة والمواد. لا يقتصر هذا النهج على تقليل الأثر البيئي فحسب، بل يعزز أيضاً الكفاءة التشغيلية، ويخفض التكاليف، ويعزز المواءمة مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050 والاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات — مما يحول الاستدامة من التزام تنظيمي إلى محرك أساسي للابتكار والمرونة التنافسية طويلة الأجل.

النتيجة:
خفض النفايات، وتحسين استغلال الموارد، وتقليل الانبعاثات، وتوافق أقوى مع أهداف الإمارات للحياد المناخي 2050.

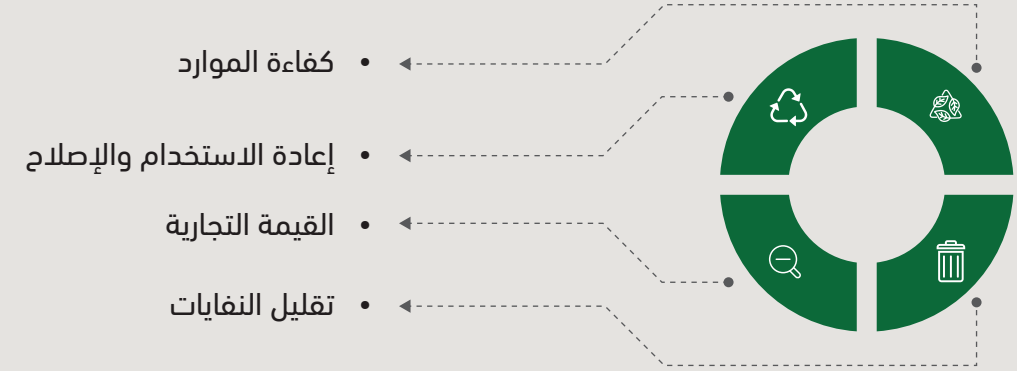

إدارة النفايات الإلكترونية

يضع الدليل إدارة النفايات الإلكترونية كركيزة أساسية لانتقال قطاع الاتصالات نحو الاقتصاد الدائري. وتحت القسم 4.9 "تحقيق الاستدامة من خلال نهج الاقتصاد الدائري"، يوجه الدليل المشغلين إلى:

- تقليل النفايات واستهلاك الموارد من خلال تمديد دورة حياة المعدات الإلكترونية عبر الإصلاح، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير المعتمدة، مع توفير بيانات دقيقة عن النفايات الإلكترونية لدعم سياسات إدارة النفايات الوطنية.

دمج إدارة النفايات الإلكترونية في قطاع الاتصالات
تحويل إدارة النفايات الإلكترونية من متطلب تنظيمي إلى مُمكّن استراتيجي للاستدامة والابتكار والتنافسية الوطنية بموجب سياسة الإمارات للاقتصاد الدائري (2021-2031) وأهداف الحياد المناخي 2050.

التدوير المعتمد
شراكات مع مرافق تدوير معتمدة للتخلص الآمن من النفايات الإلكترونية واستعادة المواد.

معايير التصميم البيئي
(تتضمن عقود الموردين الآن بنوداً للتصميم البيئي وإدارة النفايات الإلكترونية لتقليل توليد النفايات مستقبلاً.

التتبع الرقمي
تراقب الأنظمة الذكية أحجام النفايات الإلكترونية، ومعدلات التدوير، ومؤشرات الأداء للشفافية والمسؤولية.

أثر الدمج:
- خفض النفايات الخطرة والمخاطر البيئية.
- استعادة المواد الثمينة وخفض التكاليف التشغيلية.
- تعزيز الامتثال لأطر الاستدامة في دولة الإمارات.
- ترسيخ مكانة قطاع الاتصالات كمرجع إقليمي للتحول الرقمي المسؤول.

يتوافق هذا الإطار بشكل مباشر مع معايير الجائزة، والتي تكرم الجهات التي تُظهر تدويراً فعالاً للموارد، وتخفيضاً للنفايات، وأداءً بيئياً قابلاً للقياس.

الطاقة المتجددة:
تحول قطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة

يضع الدليل الطاقة المتجددة كركيزة أساسية للتحول البيئي ضمن قطاع الاتصالات في الإمارات.

- دمج الطاقة المتجددة
نشر أنظمة الطاقة الشمسية والرياح والأنظمة الهجينة عبر البنية التحتية للشبكة.

- كفاءة الطاقة
تحديث البنية التحتية لتقليل الاستهلاك وتحسين الأداء

- خفض الانبعاثات الكربونية
التحول من الوقود الأحفوري نحو اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون.

إطار التكريم والتقدير:

تحصل الجهات التي تُظهر تقدمًا ملموسًا في تبني الطاقة النظيفة وخفض البصمة الكربونية على تقدير رسمي، بناءً على:

- الابتكار في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة.
- مؤشرات أداء قابلة للقياس الكمي.
- الريادة البيئية المؤسسية.

الرؤية الوطنية:
تعزيز التزام دولة الإمارات بالتميز البيئي من خلال التحول الشامل على مستوى القطاع وتحقيق مخرجات استدامة قابلة للقياس.

1. الوصول إلى الصفر الحيادي بحلول عام 2050:

تماشياً مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050 والتغير المناخي

+

أطلقت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) الدليل في أبريل 2025

+

لإرساء إطار وطني من أجل: خفض الكربون بشكل قابل للقياس، وشفاف، ومستند إلى أسس علمية في قطاع الاتصالات،

=

يتوافق مع معايير ITU وGSMA وISO 14064 وSBTi. (aligned with

دمج المنهجيات الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA)، ومنظمة آيزو (ISO 14064)، ومبادرة الأهداف المبنية على العلم (SBTi) لتوحيد أداء الاستدامة وإعداد التقارير.

2. الأهداف الرئيسية:

1. وضع إطار عمل بيئي وطني موحد لقطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. توحيد جمع البيانات وقياسها والإبلاغ عن انبعاثات الكربون (النطاق 1 و2 و3) بين المشغلين المرخصين.
3. تعزيز المساءلة والامتثال البيئي، بما يضمن التوافق مع الأهداف الوطنية للاستدامة في دولة الإمارات.
4. تعزيز الابتكار الأخضر من خلال تبني تقنيات كفاءة الطاقة، واستخدام الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الذكية.
5. تعزيز الجاهزية الوطنية للتخفيف من آثار التغير المناخي عبر بناء المرونة القطاعية والاستدامة التشغيلية.

1. الأهمية الاستراتيجية:

1. ارتباط مباشر بالعديد من الأطر الوطنية والدولية، بما في ذلك:

- المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050 لـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050.
- أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) – وبشكل خاص الأهداف 7، 9، 11، 12، و13.

تحت محاور القيادة البيئية، والابتكار، والشراكة، تضمن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) أن تصبح الاستدامة البيئية ممكناً رئيسياً للتحول الرقمي وتطوير البنية التحتية في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

هيكل المبادرة والتنفيذ: 3 مراحل استراتيجية للتطبيق

- **المرحلة 1:** البحث والمقارنة المعيارية

المخرج الرئيسي: مقارنة عالمية مع 16 مشغل اتصالات عبر 14 دولة.

- **المرحلة 2:** تطوير الإطار العملي

المخرج الرئيسي: صياغة الدليل الوطني بالتعاون مع اتصالات، دو، وسبايس 42 (Space42).

- **المرحلة 3:** إشراك أصحاب المصلحة

المخرج الرئيسي: ورش عمل استشارية وجلسات تحقق مع المشغلين المرخصين وخبراء الاستدامة.

الأثر المتوقع: من المتوقع أن يحقق تطبيق الدليل نتائج قابلة للقياس على مستويات متعددة:

- **الأثر البيئي:**
  - خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 40% بحلول عام 2030، و70% بحلول عام 2035، و100% بحلول عام 2040.
  - زيادة اعتماد الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء عبر عمليات قطاع الاتصالات.
- **الأثر المؤسسي:**
  - إنشاء آلية إعداد تقارير موحدة للأداء البيئي في قطاع الاتصالات.
  - دمج مؤشرات الاستدامة في استمرارية الأعمال ونماذج التميز التشغيلي.
- **الأثر الوطني:**
  - تعزيز السمعة الوطنية في الحوكمة البيئية والريادة.
  - المساهمة في تقارير المناخ الدولية ودولة الإمارات وتصنيفات مؤشرات الاستدامة.

2. تقييم التدقيق عن بُعد

بادرت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) بتطبيق هذه الممارسة المستدامة في عام 2020 خلال جائحة كوفيد-19، استجابةً للتحدي العالمي الذي تطلب تكيفًا على مستوى العالم. وشكّلت هذه النقطة التحولية بداية التزامنا البيئي.

خلال الفترة بين 2021–2022، ومع عودة الأوضاع إلى طبيعتها، أظهرت إجراءات الهيئة مرونة استثنائية، حيث انتقلت بسلاسة بين بيئات العمل المختلفة بسهولة وكفاءة.

وقد واصلنا العمل بهذا النهج حتى يومنا هذا، من خلال تطبيق التدقيق والتقييم عن بُعد دعمًا لشعار "عام الاستدامة" وتماشياً مع استضافة الدولة لمؤتمر الأطراف COP28.

التدقيق / التقييم عن بُعد

منذ عام 2020، أظهر مؤشر الأثر البيئي kg CO2 تحسناً مستمراً، متقدماً من صافي انبعاثات قدره +29.6 كجم في عام 2020 إلى تحقيق خفض صافٍ قدره -699.1 كجم في عام 2025. يمثل هذا انخفاضاً مطلقاً بمقدار 470.7 كجم من ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يعادل خفضاً بنسبة 1,590% تقريباً مقارنة بعام 2020.

ويرافق هذا الإنجاز انخفاض في المسافات المقطوعة من +92 كم في عام 2020 إلى توفير صافي مسافة سفر قدره 2,171 كم في عام 2025، مما يشير إلى إلغاء تام لرحلات التدقيق الميداني. وقد تحقق هذا الإنجاز من خلال استبدال التدقيق الميداني بعمليات التدقيق/التقييم عن بُعد التي حافظت على مخرجات عالية الجودة ونفس معايير الموثوقية.

100% خفض الانبعاثات	القضاء التام على المصادر الكربونية المباشرة المتعلقة بعمليات التدقيق.
مبادرة قابلة للتوسع	التحول الكامل إلى منهجية لا تعتمد على السفر، مما يظهر نطاقاً متوسعاً.
نموذج رائد	ترسيخ مكانة الهيئة كنموذج يُحتذى به لممارسات الاستدامة داخل المؤسسات الحكومية.

التدقيق / التقييم عن بُعد:
نموذج للاستدامة العملية، والتحول نحو ممارسات مستدامة

منذ عام 2020، اتبعت الهيئة مساراً واضحاً نحو تعزيز الأداء البيئي، وبما يتماشى مع إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عام "2023: عام الاستدامة" واستضافتها لمؤتمر الأطراف COP28.

إنجاز الاستدامة الرئيسي:
تم إجراء 100% من تدقيقات الاستدامة ومراجعات الأداء عن بُعد، دون الحاجة إلى السفر، مما يساهم في إطار أوسع للممارسات التشغيلية المستدامة والحياد الكربوني.

الفوائد البيئية:
أدى هذا التحول إلى إلغاء الزيارات الميدانية المكلفة بيئياً، مما ساهم بشكل كبير في تقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن استخدام المركبات خلال مهام التدقيق.

حافَظ التحول إلى التدقيق عن بُعد على معايير جودة وموثوقية التدقيق، مع تحقيق مكاسب بيئية كبيرة.

المؤشرات والأرقام (من اليسار إلى اليمين):

- 699.1 كجم من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون kg CO2
- 654% انخفاض الانبعاثات (نسبة الخفض مقارنة بسنة الأساس 2020)
- 2,171 كيلومتر تم توفيرها

توصية تخصيص الأراضي العامة

وصف الخدمة

"تتيح هذه الخدمة لمزودي خدمات الاتصالات الحصول على خطاب توصية من هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية موجه إلى البلديات المعنية بالموافقة على تخصيص قطعة أرض عامة لإنشاء محطة تقوية/إرسال لشبكة الهاتف المحمول.

	توفير تشارك المواقع	توفير الأراضي العامة	توفير تشارك المواقع	توفير الأراضي العامة
etisalat and	عدد طلبات تشارك المواقع (2012-2025)	1106	عدد طلبات تشارك المواقع (2012-2025)	1106
	مساحة كل قطعة أرض	10 * 10 م²	مساحة كل قطعة أرض	10 * 10 م²
	"توفير الأراضي	110,600 م²	توفير الأراضي	110,600 م²
du	عدد طلبات تشارك المواقع (2012-2025)	1042	عدد طلبات تشارك المواقع (2012-2025)	1042
	مساحة كل قطعة أرض	10 * 10 م²	مساحة كل قطعة أرض	10 * 10 م²
	توفير الأراضي	104,200 م²	توفير الأراضي	104,200 م²

الأطفال والقُصَّر:

مبادرة الاتصالات القاصرين هي مبادرة رائدة تهدف إلى إنشاء بيئة رقمية أكثر أمانًا وشمولاً ومسؤولية للأطفال والقاصرين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وباعتبارها المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة، فهي تشجع خدمات وباقات الاتصالات المصممة خصيصًا للمستخدمين صغار السن، مما يمكنهم من الاستفادة من الاتصال الرقمي مع ضمان الحماية المناسبة والإشراف الأبوي.

تعزز المبادرة الشمول الرقمي المسؤول من خلال توفير وصول يتناسب مع العمر إلى خدمات الهاتف المحمول والساعات الذكية وغيرها من الأجهزة المتصلة بالإنترنت. كما تدعم الاستخدام الأوفر حظاً من الأمان للخدمات الرقمية من خلال أدوات التحكم الأبوية، وتصفية المحتوى، وإدارة الاستخدام، مع مساعدة القاصرين على الاستفادة من التكنولوجيا في التعليم والتواصل والمشاركة في المجتمع الرقمي لدولة الإمارات.

وتشمل الأمثلة المتاحة في السوق شريحة الأطفال (Kids SIM Card) من شركة اتصالات من e&، والتي تقدم خططًا شهرية بقيمة 49 درهمًا و99 درهمًا إماراتيًا توفر دقائق محلية، وبيانات، ومحتوى تعليمي، وميزات التحكم الأبوي. كما تقدم شركة دو (du) خدمات تركز على العائلة، بما في ذلك باقات "فليكسي" (Flexi Plans) وميزة "الدائرة العائلية" (Family Circle)، والتي تتيح لأصحاب الحسابات إدارة الوصول ووضع قواعد الاستخدام لأفراد العائلة.

الطيف الترددي

استدامة المورد الطبيعي للطيف الترددي:

يُعد الطيف الترددي (الترددات الراديوية) مورداً طبيعياً نادراً. وقد أُسندت إلى الهيئة مسؤولية إدارة هذا المورد الطبيعي المحدود وتنظيم استخدامه لمختلف الخدمات اللاسلكية في الدولة.

تجاوز الطيف الترددي دوره كعمود فقري للاتصالات اللاسلكية ليصبح البنية التحتية للتطبيقات التكنولوجية الناشئة حول العالم، ومُمكّناً رئيسياً للابتكار والتطوير التكنولوجي. وأصبح اليوم نقطة تلاقٍ لاهتمامات الدول، وشركات التكنولوجيا الكبرى، والمصنعين في مجالات الفضاء وتكنولوجيات المستقبل، ومشغلي شبكات الهاتف المتحرك، وغيرهم.

تُعد قدرة الدولة على إدارة الطيف الترددي بكفاءة مُمكّناً حاسماً لتقدمها التكنولوجي. ونجحت الهيئة في إدارة هذا المورد النادر، ملبيةً كافة الاحتياجات الوطنية الحالية من الترددات الراديوية، مع الاحتفاظ بجهوزية نطاقات طيفية كافية لتغطية متطلبات تكنولوجيات المستقبل المتوقع إدخالها في الدولة.

نجحت هيئة تدريب وإدارة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) في إدارة هذا المورد الشحيح، حيث تلبي جميع الاحتياجات الوطنية الحالية من الترددات اللاسلكية، مع الاحتفاظ بطيف ترددي كافٍ لتغطية متطلبات التقنيات المستقبلية المتوقع إدخالها في الدولة.

إدارة الترددات الراديوية | المتطلبات المستقبلية | لتلبية الاحتياجات الحالية

كفاءة الطيف الترددي وأثرها على استهلاك الطاقة

كلما قل الطيف الترددي المتاح لمشغلي شبكات الهاتف المحمول، ارتفعت الطاقة المستهلكة في تشغيل أبراج الاتصالات، وزاد دفع المشغلين نحو بناء عدد أكبر من المحطات الأساسية المتقاربة من أجل الحفاظ على جودة التغطية. وتنسحب كل محطة إضافية على استهلاك إضافي للكهرباء وانبعاثات أكثر.

وتُقدّر الدراسات الواردة في الورقة البيضاء للجيل السادس (6G)، الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بالتعاون مع جامعة خليفة، أن النقص في الطيف الترددي ضمن النطاقات المتوسطة يرفع تكلفة بناء الشبكة وتشغيلها بمقدار 3 إلى 5 أضعاف على مدى عشر سنوات، كما يرفع انبعاثاتها الكربونية بمقدار 1.8 إلى 2.9 ضعفًا للوصول إلى مستوى الأداء نفسه.

وبناءً عليه، عملت الهيئة على توفير طيف ترددي كافٍ للمشغلين لتشغيل كافة خدمات الهاتف المحمول بكفاءة عالية. وكانت دولة الإمارات أول دولة في العالم تقوم بتخصيص نطاقَي 600 ميجاهرتز و6 جيجاهرتز لتطبيقات النطاق العريض للمحمول، إلى جانب إعادة توزيع (refarming) نطاقَي 900 ميجاهرتز و1800 ميجاهرتز لرفع كفاءة استخدامها. كما تم إعفاء المشغلين من رسوم ترخيص طيف الجيل الخامس (5G) بقيمة 391 مليون درهم إماراتي، لتبسيط وتسريع نشر البنية التحتية وتوسيع نطاق التغطية للوصول إلى المناطق البعيدة عن المدن.

دعم النقل منخفض الانبعاثات والرصد البيئي

تدعم الهيئة أيضاً التقنيات التي تسهم في خفض الانبعاثات، حيث بادرت بتخصيص الطيف الترددي اللازم لأنظمة النقل الذكية (ITS)، والاتصالات بين المركبة وكل شيء (V2X)، ونقل الطاقة لاسلكياً للمركبات الكهربائية (WPT-EV). كما تترأس الهيئة فريق تنسيق الطيف الترددي لسكك حديد دول مجلس التعاون الخليجي لشبكة يمتد طولها إلى 2,117 كم، ومن المتوقع أن تنقل أكثر من 8 ملايين راكب و95 مليون تن من البضائع بحلول عام 2045، مما يؤدي إلى خفض كبير في وسائل النقل التقليدية الملوثة للبيئة. وكانت الإمارات أيضاً أول دولة في العالم تصدر تنظيمات مخصصة للطيف الترددي للتاكسي الجوي (eVTOL).

الانبعاثات الكهرومغناطيسية والسلامة العامة

تقوم الإدارة بتشغيل محطات ثابتة ومتحركة لقياس الانبعاثات الكهرومغناطيسية في مختلف مناطق الدولة، مع عرض النتائج على منصة تفاعلية تجمعها وتعرضها على خريطة متاحة للجمهور. وقد تم إنجاز ما يقرب من 1,000 مسح ميداني للقياس منذ بدء المشروع في أواخر عام 2024 أو أوائل عام 2025.

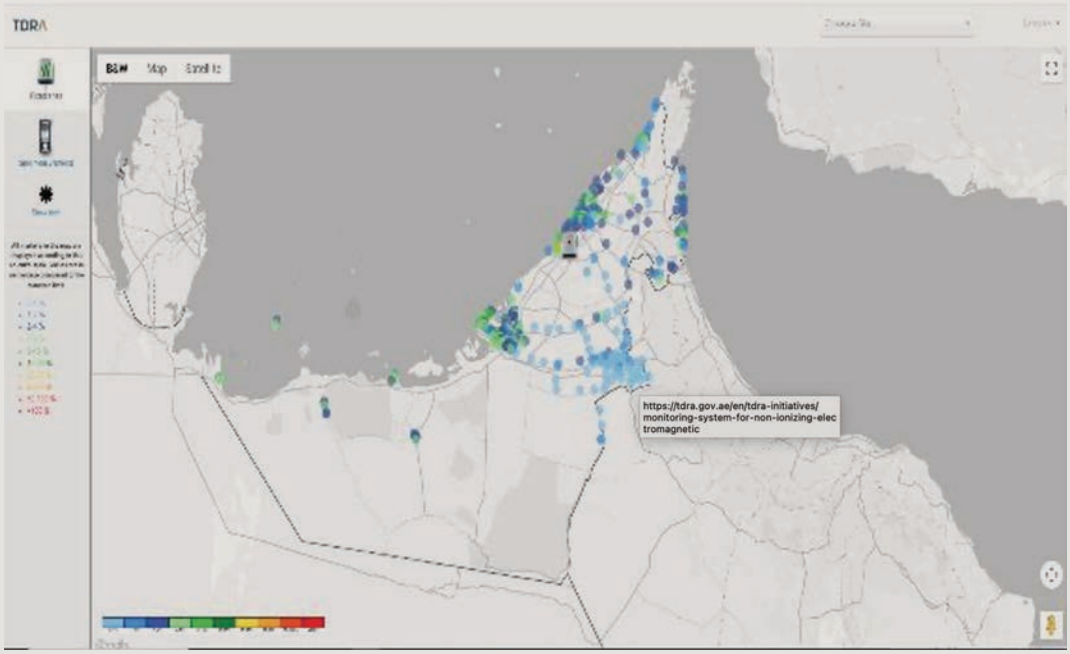

استدامة الحكومة الرقمية

تعكس هذه المكانة البارزة الالتزام القوي للقطاع بنهج قائم على الابتكار والكفاءة والاستدامة عبر جميع العمليات، ومواصلة دعم مسيرة التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتواصل الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية تكريس جهودها لتقديم خدمات رقمية مبتكرة وكفؤة وشاملة، مما يضع اللبنات الأساسية لمنظومة رقمية مرنة ومستعدة للمستقبل للأجيال القادمة.

ترتكز رؤية القطاع على تعزيز جودة حياة المجتمع ودفع عجلة التنمية المستدامة، مع طموح واضح لترسيخ مكانة دولة الإمارات كرواد عالميين في مجال الحكومة الرقمية. وتؤكد هذه الرؤية على دمج مبادئ الاستدامة في الحوكمة الرقمية، بما يضمن تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية طويلة الأمد.

أُجريت دراسة شاملة لتقييم نتائج وأثر الخطط والمُمَكّنات الرقمية الوطنية المطبقة على مدى العقد الماضي. وأظهرت النتائج عائداً قوياً على الاستثمار، حيث حققت وفرات حكومية مباشرة تقارب 20 مليار درهم إماراتي ووفرت ما يُقدّر بـ 530 مليون ساعة عمل عبر الجهات الحكومية.

كما أبرزت الدراسة أن هذه المبادرات قد أدت إلى:

- تمكين تقديم كافة الخدمات الحكومية رقمياً بالكامل
- تحقيق وفرات تجاوزت 368 مليار درهم إماراتي للمتعاملين
- تفادي ما يقارب 55.8 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
- رفع مستويات رضا المتعاملين إلى 90%
- تعزيز إنتاجية القطاع الخاص بما يصل إلى 10 أيام عمل
- ارتفعت نسبة التحول الرقمي في الخدمات الحكومية إلى 99% وتؤكد هذه النتائج القيمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الكبيرة للتحول الرقمي الحكومي في دولة الإمارات.
- **خفض الكربون:** تلغي الخدمات الرقمية ملايين المعاملات الحضورية سنوياً، مما يقلل من انبعاثات وسائل النقل والطباعة.
- **كفاءة الطاقة:** يؤدي الانتقال إلى البنية التحتية السحابية ومراكز البيانات الافتراضية إلى خفض استهلاك الطاقة.
- **توفير الورق:** تساهم مبادرات "الحكومة بلا ورق" في الحكومة الرقمية لدولة الإمارات بشكل مباشر في حد استهلاك الورق عبر العمليات الحكومية.
- **تحسين استخدام الموارد:** تمكّن حلول الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء من اتخاذ قرارات قائمة على البيانات لإدارة المدن المستدامة.
- دعم منصة المدن الذكية التي تحسن إدارة الطاقة والنفايات.

استراتيجية الحكومة الرقمية

تهدف الحكومة الرقمية إلى تعزيز جودة الحياة الرقمية من خلال تقديم خدمات مخصصة واستباقية ومتاحة للجميع. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة والناشئة، فإنها تمكّن التحول الرقمي الشامل عبر جميع القطاعات. وعبر تبادل المعرفة والمبادرات الوطنية والشراكات الاستراتيجية، تطورت التجربة الرقمية لدولة الإمارات لتصبح معياراً عالمياً للحوكمة الرقمية المستدامة التي تتمركز حول الإنسان.

إن قطاع الحكومة الرقمية لدينا "خضراء بالتصميم" (Green by design) — من خلال إدماج الاستدامة عبر البنية التحتية الرقمية والخدمات والحوكمة — مما يمكّن من بناء مستقبل متطور رقمياً ومسؤول بيئياً في آن واحد.

تستند استراتيجية الحكومة الرقمية إلى مبادئ رئيسية تعزز التحول الرقمي المستدام، وتشمل:

- ضمان الجاهزية التشريعية لدعم انتقال رقمي سلس وشامل
- تعزيز المهارات الرقمية والقدرات المستعدة للمستقبل
- توفير بنية تحتية رقمية ومنصات مُمكّنة ذات مستوى عالمي
- تقديم منظومة رقمية موحدة تجسد تجربة مستخدم سلسة وشاملة
- ربط الأنظمة الحكومية وأتمتة الخدمات لتحسين الكفاءة وتقليل استهلاك الموارد
- اعتماد نهج التصميم التشاركي الذي يشرك جميع فئات المجتمع

نظرة عامة على المُمَكّنات الرقمية والمبادرات المبتكرة

نحو مستقبل مستدام تترابط فيه التكنولوجيا والتقدم الاجتماعي بسلاسة

1. **الشبكة الاتحادية (FedNet)**
تُعد القاعدة الأساسية للبنية التحتية الرقمية في دولة الإمارات، حيث صُممت لتقديم الخدمات الحكومية الرقمية بكفاءة وأمان من خلال ربط كافة الجهات الحكومية الاتحادية. وتعتمد الشبكة على تكنولوجيات متقدمة مثل الحوسبة السحابية والأتمتة والذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرتها على إتاحة الموارد التقنية بسرعة ومرونة وضمان استمرارية الخدمات الرقمية في كافة أنحاء الدولة بكفاءة عالية.

- السحابة السيادية الأولى عالمياً (عبر VMware).
- تدشين مركز البيانات الثالث لتعزيز كفاءة الشبكة الاتحادية وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الرقمية.

2. **الرابط الحكومي الإلكتروني (GSB)**
يُعد مشروع الرابط الحكومي الإلكتروني جزءاً من مبادرة الحكومة الذكية في دولة الإمارات، حيث يتيح للجهات الاتحادية والمحلية تبادل البيانات فيما بينها بسلاسة وتقديم خدماتها بطريقة متكاملة، مما يساهم في حصول المتعاملين على الخدمات الحكومية دون الحاجة للتنقل بين جهة حكومية وأخرى.

3. **سوق واجهات برمجة التطبيقات (UAE API Marketplace)**
منصة حكومية تتيح للقطاع الخاص في دولة الإمارات الاستفادة من واجهات برمجة التطبيقات (APIs) التابعة للحكومة واستخدامها لتقديم خدمات سلسة للمواطنين والمقيمين.

4. **الهوية الرقمية ومحفظة الوثائق الرقمية (UAE Pass & Digital Vault)**
تتيح تسجيل دخول فوري وآمن للمواطنين والمقيمين والزوار في الدولة، مما يمنحهم إمكانية الوصول إلى أكثر من 15,000 خدمة تقدمها الجهات الحكومية وشبه الحكومية والقطاع الخاص عبر حساب واحد. وتتضمن الهوية الرقمية "محفظة رقمية" مدعومة بتقنية البلوكشين لتخزين المستندات الرقمية للمستخدمين ومشاركتها مع الدوائر الحكومية لإتمام معاملاتهم بسرعة دون الحاجة لتقديم مستندات ورقية.

5. **الاستبيان الرقمي (mSurvey)**
يتيح "mSurvey" للجهات الحكومية أداة استبيان آمنة عبر الإنترنت لجمع الآراء والتغذية الراجعة حول الخدمات أو المشاريع أو السياسات.

6. **البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (U.ae)**
تُعد البوابة الرسمية (U.ae) المنصة الرقمية الموحدة لحكومة دولة الإمارات، والتي توفر للمواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال وصولاً مبسطاً لجميع الخدمات الحكومية الاتحادية والمحلية عبر بوابة واحدة. وتستفيد المنصة من الذكاء الاصطناعي التوليدي لتقديم خدمات رقمية استباقية بالتكامل مع كافة الجهات الحكومية — مما يعكس رؤية حكومة الإمارات في تحقيق حكومة رقمية بنسبة 100%.

7. **نظام التصميم الموحد (Unified Design System)**
يقدم الإصدار الجديد من نظام التصميم الموحد (2.0) دليلاً للجهات الحكومية الاتحادية لتخطيط وترتيب المحتوى على مواقعها الإلكترونية ببساطة وإبداع، وذلك من خلال أدوات متقدمة تمكّن الجهات من بناء واجهات رقمية أسرع، وأكثر اتساقاً، وأسهل في الاستخدام.

8. **البنية التحتية المدعومة بوحدات معالجة الرسومات (GPU-Enabled Infrastructure)**
توفر البنية التحتية المدعومة بوحدات معالجة الرسومات في حكومة دولة الإمارات قدرات حسابية عالية الأداء تسهم في تسريع نشر حلول الذكاء الاصطناعي عبر مختلف الجهات الحكومية. وتدعم هذه البنية عبء العمل المتقدم للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك نماذج اللغات الكبيرة (LLMs)، والرؤية الحاسوبية، ومعالجة الكلام، والتعلم الآلي، وتحليل البيانات الضخمة، وذلك من خلال موارد حسابية وواجهات برمجة التطبيقات (APIs) آمنة وقابلة للتوسع.

9. **منصة "تأكيد الإمارات" (UAE Verify)**
تعد منصة "تأكيد الإمارات" المنصة الوطنية للتحقق الفوري من المستندات الرقمية الموثوقة الصادرة عن الجهات الحكومية. وتعتمد المنصة على تقنية "البلوك تشين" (Blockchain)، مما يتيح التحقق اللحظي من أصالة المستندات وسلامتها وصلاحيتها مباشرة من الجهة المصدرة، الأمر الذي يضمن تبادلاً آمناً ومحمياً ضد التلاعب للمستندات الرقمية.

10. **منصة "يو أسك" (Uask)**
تُعد منصة "يو أسك" المنصة الموحدة للحوار القائمة على الذكاء الاصطناعي لحكومة دولة الإمارات، وقد تُصمّمت لتزويد المواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال والزوار بفرصة الوصول السلس إلى المعلومات والخدمات الرقمية الحكومية عبر التفاعل باللغة الطبيعية. تتوفر المنصة عبر قنوات رقمية متعددة، وتستفيد من قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي والذكاء الاصطناعي الوكيلي (Agentic AI) لتقديم مساعدة دقيقة وشخصية ومتعددة اللغات، وإرشاد المستخدمين خلال إنجاز المعاملات الحكومية، وتمكين رحلات الخدمات الرقمية الشاملة من البداية إلى النهاية. وكونها منصة حكومية مركزية، تدعم "يو أسك" تقديم الخدمات بين مختلف الجهات الحكومية، وتعزز تجربة المتعاملين، وترتقي لرؤية الدولة نحو حكومة رقمية استباقية يقودها الذكاء الاصطناعي.

11. **مرصد تقنيات المستقبل (Future Technology Observatory - FTO)**
يمثل "مرصد تقنيات المستقبل" المنصة الاستراتيجية لحكومة دولة الإمارات لرصد وتحليل وعرض التقنيات الناشئة والاتجاهات الرقمية العالمية. ويوفر المرصد للجهات الحكومية وصناع السياسات ومتخذي القرار رؤى شاملة حول الابتكارات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، وتقنية البلوك تشين، والواقع الممتد (XR)، والروبوتات، وغيرها من التقنيات المتقدمة. ومن خلال تعزيز تبادل المعرفة واتخاذ القرارات المستنيرة، يدعم المرصد أجندة التحول الرقمي لدولة الإمارات، ويساعد الجهات الحكومية على استشراف الفرص المستقبلية، وتقييم الأثر التكنولوجي، وقيادة عجلة الابتكار.

برامج المهارات والتوعية الرقمية

1. **أكاديمية الحكومة الرقمية (DGov Academy)**
تكرس الأكاديمية جهودها لإعداد دورات وبرامج تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي بالتحول الرقمي وتمكين المتخصصين في هذا المجال من خلال برامج تدريبية شاملة ومخصصة. وتتمثل مَهمة الأكاديمية في بناء القدرات التي تساهم بفاعلية في تحقيق رؤية دولة الإمارات لمستقبل رقمي متكامل، يكون فيه جميع أفراد المجتمع قادرين على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة.

2. **أكاديمية الحكومة الرقمية برو (DGOV Academy PRO)**
محتوى متنوع وتجربة تعليمية مخصصة، مصممة حصرياً لنخبة من المتخصصين والمهنيين في القطاع الحكومي، بالتعاون مع إحدى المنصات العالمية الرائدة في مجال التعليم.

3. **هاكاثون الإمارات (UAE Hackathon)**
يدعو هاكاثون الإمارات المبتكرين من مختلف أنحاء الدولة لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الوطنية وصياغة مستقبل رقمي مستدام. كما يدعم الاستراتيجيات الوطنية الرئيسية مثل الأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2030، واستراتيجية الإمارات، ورؤية "نحن الإمارات 2031"مما يعكس التزام الدولة الراسخ بالريادة العالمية في الابتكار والاستدامة والاستكشاف.

4. **المخيم الافتراضي (Virtual Camp)**
تمكين طلاب دولة الإمارات العربية المتحدة من قيادة المستقبل بالمهارات الرقمية والتقنيات الناشئة؛ يُعد مخيم هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية برنامجاً هجيناً يُقدم حضورياً وافتراضياً، وصُمم لتزويد الطلاب بالمهارات الرقمية والتقنيات الحديثة مع إعداد جيل من المبتكرين الرقميين في دولة الإمارات.

5. **مجتمع الحكومة الرقمية (DGOV Community)**
مجتمع مهني يجمع خبراء التحول الرقمي في الحكومة الاتحادية لتبادل المعارف والخبرات الحلول العملية.

6. **حوارات الحكومة الرقمية (DGOV Talks)**
تبسيط التحول الرقمي ورفع مستوى الثقافة الرقمية؛ من خلال مبادرة لتبادل المعرفة يُطلقها القطاع الرقمي للحكومة في دولة الإمارات، حيث تجمع بين القادة الحكوميين وخبراء القطاع والمبتكرين في مجال التكنولوجيا لمناقشة الاتجاهات الرقمية الناشئة وأفضل الممارسات والتقنيات التحويلية. تُعزز المبادرة التعاون، وترفع مستوى الوعي بالأولويات الرقمية الوطنية، وتدعم تبادل الرؤى حول موضوعات مثل الذكاء الاصطناعي، والحكومة الرقمية، والأمن السيبراني، والبيانات، والابتكار، وتقنيات المستقبل، مما يسهم في تطوير القدرات الرقمية عبر حكومة الإمارات.

@TDRAUAE, www.tdra.gov.ae